ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

# التحليل الجغرافي للواقع الديموغرافي والتوزيع الاقتصادي للقوى العاملة في ليبيا عام 2022

المهدي عمارة عبد الله بلق*
قسم الجغرافيا ، كلية التربية زوارة ، جامعة الزاوية ن ليبيا
EMAIL: e.ballaqh@zu.edu.ly
تاريخ الارسال 2026/2/27م 2026/3/28م

# Geographical Analysis of the Demographic Reality and Economic Distribution of the Workforce in Libya in 2022

Al-Mahdi Ammara Abdullah Balagh
Department of Geography – Faculty of Education, Zuwara – University of Zawia
Email: e.ballaqh@zu.edu.ly

**Abstract**

This study aimed to analyze the demographic and economic distribution of the workforce in Libya in 2022 by examining the relationship between population characteristics (gender, age, and educational level) and participation in economic activity. It also seeks to identify the geographical disparities in the Libyan labor market. The researcher adopted the descriptive approach, relying on data from the National Statistical Office and Census Authority, as well as international reports issued by the World Bank and the United Nations Development Programme. Statistical tables and indicators such as unemployment rates and economic activity rates were also used.

The study concluded that Libya has a young population structure representing an important demographic window of opportunity. However, the labor market suffers from clear structural imbalances, most notably high unemployment rates among youth and women, low female participation in economic activity, and noticeable spatial disparities in the distribution of employment opportunities. The findings also revealed a positive relationship between education and economic participation, alongside a persistent gap between educational outputs and labor market needs, as well as a strong dependence on the public sector for employment.


حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

The study recommended the need to develop employment policies targeting youth and women, enhance the alignment between education and labor market requirements, expand the role of the private sector in job creation, and ensure spatial equity in the distribution of development projects. It also suggested establishing specialized vocational training and qualification programs, supporting entrepreneurship and small and medium-sized enterprises, updating educational curricula to match the requirements of the modern economy, and improving the investment environment to broaden employment opportunities in Libya.

## الملخص :

هدف البحث إلى تحليل التوزيع الديموغرافي والاقتصادي للقوى العاملة في ليبيا لعام 2022، من خلال دراسة العلاقة بين الخصائص السكانية (النوع، العمر، والمستوى التعليمي) وبين المشاركة في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى الكشف عن التباينات الجغرافية في سوق العمل الليبي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي واعتمد على بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد، والتقارير الدولية الصادرة عن البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب استخدام الجداول الإحصائية وتحليل النسب والمؤشرات مثل معدلات البطالة والنشاط الاقتصادي.

وخلص البحث إلى أن ليبيا تتمتع بتركيب سكاني شاب يمثل نافذة ديموغرافية مهمة، إلا أن سوق العمل يعاني من اختلالات هيكلية واضحة، أبرزها ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والنساء، وضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى وجود تفاوتات مكانية في توزيع فرص العمل. كما أظهر البحث وجود علاقة إيجابية بين التعليم والمشاركة الاقتصادية، مقابل استمرار فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، واعتماد كبير على القطاع الحكومي في التشغيل.

وأوصى بضرورة تطوير سياسات تشغيل تستهدف الشباب والنساء، وتعزيز مواءمة التعليم مع سوق العمل، وتوسيع دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل، وتحقيق عدالة مكانية في توزيع المشاريع التنموية. واقترح إنشاء برامج تدريب وتأهيل مهني متخصصة، ودعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحديث المناهج التعليمية بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الحديث، وتحسين بيئة الاستثمار لتوسيع قاعدة التشغيل في ليبيا.

**الكلمات المفتاحية:** الواقع الديموغرافي ، التوزيع الاقتصادي، القوى العاملة

## المقدمة:

تُعدّ دراسة الواقع الديموغرافي والتوزيع الاقتصادي للقوى العاملة من القضايا الجوهرية في تحليل بنية الاقتصاد الوطني لأي دولة، لما لها من دور أساس في فهم خصائص السكان واتجاهات سوق العمل، وتحديد مدى كفاءة استغلال الموارد البشرية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويكتسب البحث أهمية خاصة في ليبيا، في كونها تعيش تحولات سياسية واقتصادية كان لها تأثير مباشر على أنماط توزيع السكان، والقوى العاملة، ومستويات التشغيل والبطالة.

وخلص أن هناك توازنًا نسبيًا في التركيب النوعي للسكان، وأن النافذة الديموغرافية تمثل فرصة مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي إذا ما تم استثمارها بشكل فعّال (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 15). غير أن التوازن الديموغرافي لا ينعكس بالضرورة على واقع سوق العمل، حيث لا تزال هناك فجوات واضحة في المشاركة الاقتصادية بين النوعين، إلى جانب وجود تفاوتات مكانية ملحوظة بين المناطق المختلفة.

كما تكشف البيانات عن وجود اختلالات هيكلية في توزيع القوى العاملة، سواء من حيث النوع أو المستوى التعليمي أو الفئات العمرية، حيث ترتفع معدلات البطالة بين الشباب والإناث، في حين تتركز فرص العمل في قطاعات يغلب عليها الطابع الحكومي (البنك الدولي، 2022، ص 18). إضافة إلى ذلك، فإن عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل يُسهم في تفاقم مشكلة البطالة، خاصة بين الخريجين الجدد.

يأتي هذا البحث لتحليل التوزيع الديموغرافي والاقتصادي للقوى العاملة في ليبيا عام 2022، بالتركيز على التباينات الجندرية والمكانية، ودراسة العلاقة بين التعليم والعمر والنشاط الاقتصادي، بهدف تقديم صورة شاملة عن واقع سوق العمل الليبي، بما يسهم في دعم صناع القرار في وضع سياسات تشغيل أكثر كفاءة وعدالة.

## مشكلة البحث:

على الرغم من امتلاك ليبيا لقاعدة سكانية شابة وموارد بشرية مهمة، إلا أن سوق العمل لا يزال يعاني من اختلالات هيكلية واضحة، تتمثل في ضعف استيعاب القوى العاملة، وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والإناث، إلى جانب وجود فجوة جندرية ومكانية في فرص التشغيل.

تكمن المشكلة في وجود تباين واضح بين الخصائص الديموغرافية للسكان في ليبيا وبين واقع توزيع القوى العاملة، حيث لا ينعكس التوازن السكاني والتوسع في التعليم

على زيادة متكافئة في فرص التشغيل، مما يشير إلى وجود خلل في بنية سوق العمل وعدم كفاءة في استغلال الموارد البشرية.

كما تتجلى المشكلة في التفاوتات الجغرافية في معدلات النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل، وتركّز التشغيل في فئات عمرية معينة دون غيرها، وهو ما يحدّ من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وعليه تتمحور مشكلة البحث في طرح التساؤلات الأتية :

1. ما طبيعة التوزيع الديموغرافي للقوى البشرية في ليبيا لعام 2022 حسب النوع والمناطق، وما انعكاسه على سوق العمل؟
2. ما العلاقة بين المستوى التعليمي والفئات العمرية وبين المشاركة في النشاط الاقتصادي في ليبيا؟
3. كيف يتوزع المشتغلون حسب النوع والفئات العمرية، وما دلالات ذلك على هيكل سوق العمل الليبي؟

## أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل التوزيع الديموغرافي للقوى البشرية في ليبيا حسب النوع والمناطق .
2. دراسة العلاقة بين المستوى التعليمي والفئات العمرية والمشاركة في النشاط الاقتصادي .
3. الكشف عن أنماط توزيع المشتغلين حسب النوع والعمر وتحديد الفجوات في سوق العمل .

## أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في إسهامه في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالدراسات السكانية وسوق العمل في ليبيا، من خلال تقديم تحليل شامل للعلاقة بين الخصائص الديموغرافية والتوزيع الاقتصادي للقوى العاملة، مع التركيز على الأبعاد المكانية والتعليمية.

وتوفير قاعدة معلومات يمكن أن يستفيد منها صناع القرار وواضعو السياسات الاقتصادية في تحسين كفاءة سوق العمل، من خلال تصميم برامج تشغيل تستهدف الفئات الأكثر تضررًا، خاصة الشباب والنساء، والعمل على تحقيق التوازن في توزيع الفرص الاقتصادية بين مختلف المناطق، بما يدعم تحقيق التنمية المستدامة.

## حدود البحث :

**1- الحدود المكانية :** تقع منطقة البحث بين خطي طول( 9َ، 25° ) شرقاً، و دائرتي عرض(°33 18□) شمالاً ، يحدها من الشمال البحر المتوسط ، ومن الجنوب جمهوريتي النيجر وتشاد ، ومن الغرب جمهوريتي تونس والجزائر، ومن الشرق جمهوريتي مصر والسودان ، وتبلغ مساحتها الإجمالية نحو1.665.000 كيلومتراً مربعاً(وزارة التخطيط ، 2010م ، ص22) خريطة (1) .

**خريطة (1) موقع منطقة البحث**

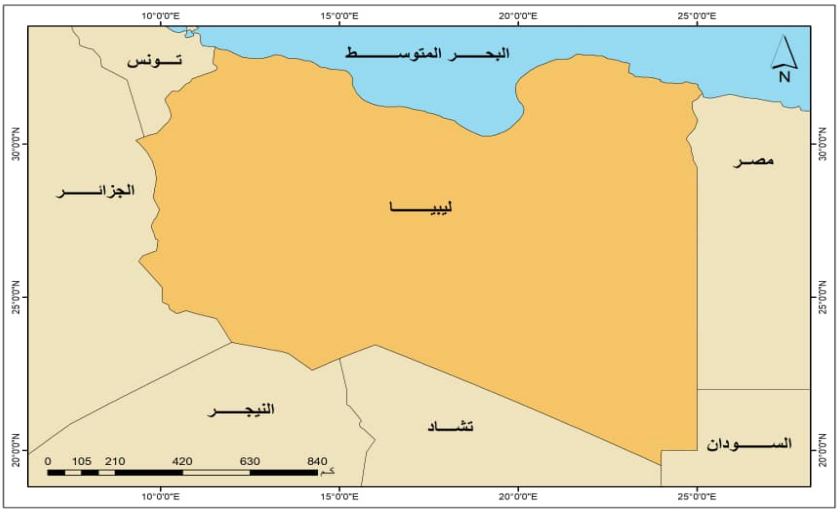


**المصدر: الأطلس الوطني، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، طرابلس ، ليبيا 1978م .**

**الحدود الزمانية :** الواقع الديموغرافي والتوزيع الاقتصادي للقوى العاملة في ليبيا عام 2022.

**المنهجية والأدوات المستخدمة:**

يعتمد البحث على **المنهج الوصفي التحليلي**، لوصف الظواهر الديموغرافية والاقتصادية وتحليلها من خلال البيانات الإحصائية المتاحة، واستخلاص العلاقات بين المتغيرات المختلفة.

أما ادواته فتتمثل في البيانات الإحصائية الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد، والجداول الإحصائية وتحليل النسب والمؤشرات (معدلات النشاط، البطالة، التوظيف) وتحليل الفروق بين النوعين والمناطق والفئات العمرية .

**المصطلحات والمفاهيم:**

1. **القوى العاملة:** وهم جميع الأفراد القادرين والراغبين في العمل، وتشمل المشتغلين والباحثين عن عمل (منظمة العمل الدولية، 2022، ص 15) .

2. **معدل النشاط الاقتصادي:** هو نسبة الأفراد المشاركين في النشاط الاقتصادي إلى إجمالي السكان في سن العمل (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .
3. **البطالة:** هي حالة الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه لكنهم لا يجدون فرصة عمل مناسبة (البنك الدولي، 2022، ص 20) .
4. **المشاركة الاقتصادية:** مدى مساهمة الأفراد في الأنشطة الاقتصادية سواء بالعمل أو البحث عنه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022، ص 40) .

**المبحث الأول ـ توزيعات السكان والقوى البشرية حسب النوع والمناطق**

تُعدّ دراسة التوزيع الديموغرافي للسكان والقوى البشرية في ليبيا من الموضوعات الأساسية لفهم الخصائص السكانية والاقتصادية ، إذ تساعد في تحليل التباينات المكانية والنوعية للسكان وانعكاسها على سوق العمل ، خاصة في ظل التغيرات التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة (مصلحة الإحصاء والتعداد ، 2022، ص 15).

كما يُظهر توزيع السكان حسب الجنس والمناطق تبايناً واضحاً بين الحضر والريف، حيث يتركز أغلب السكان في المناطق الحضرية مع تقارب نسبي بين الذكور والإناث، وهو ما يؤثر بشكل مباشر في حجم القوى العاملة وتركيبها (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 27).

وتسهم هذه الخصائص الديموغرافية في تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وتوزيع القوى العاملة جغرافياً، الأمر الذي ينعكس على معدلات التشغيل والبطالة بين مختلف المناطق الليبية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022، ص 42).

**أولاً ـ توزيعات القوى البشرية حسب النوع للسكان الليبيين**

تُعدّ دراسة توزيعات القوى البشرية حسب النوع من الموضوعات المهمة لفهم التركيب النوعي للسكان وانعكاساته على سوق العمل، حيث تساعد في إبراز الفروق بين الذكور والإناث من حيث المشاركة الاقتصادية وحجم القوة العاملة (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

يُظهر محتويات الجدول (1) أن إجمالي القوى البشرية في ليبيا لعام 2022 قد بلغ (4,734,396) فردًا، موزعين بين العاملين اقتصاديًا وغير العاملين، مع وجود تباين واضح بين الذكور والإناث. إذ بلغ عدد العاملين اقتصاديًا (2,310,842) فردًا، منهم (1,393,221) ذكور مقابل (917,621) إناث، ما يعكس استمرار الفجوة النوعية في سوق العمل لصالح الذكور. ويُلاحظ أن نسبة مساهمة الذكور في النشاط الاقتصادي بلغت 58.2% مقابل 39.6% للإناث، بمتوسط عام قدره 49.1%، وهو ما يشير إلى

أن أقل من نصف القوى البشرية فعليًا منخرط في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يعكس محدودية الاستيعاب الاقتصادي وارتفاع حجم الفئات غير النشطة.

أما فيما يتعلق بالبطالة، فقد بلغ معدل البطالة العام 15.3%، مع تسجيل نسبة أعلى لدى الإناث (18.4%) مقارنة بالذكور (13.3%)، مما يدل على وجود تفاوت في فرص الوصول إلى سوق العمل لصالح الذكور. وأن الإناث يواجهن قيودًا اجتماعية واقتصادية أكثر تعقيدًا تحد من اندماجهن في سوق العمل، سواء من حيث الفرص المتاحة أو طبيعة الوظائف. كما يُلاحظ أن فئة "غير العاملين اقتصاديًا" تشكل نسبة معتبرة من المجتمع، حيث بلغ عددهم (2,423,554) فردًا، يتصدرهم الطلبة وربات البيوت، ما يشير إلى أن جزءًا كبيرًا من القوى البشرية لا يزال خارج دائرة الإنتاج الاقتصادي.

تعكس هذه المؤشرات وجود فجوة في المشاركة الاقتصادية بين النوعين، إلى جانب ارتفاع نسبي في معدلات البطالة، الأمر الذي يستدعي سياسات تشغيل أكثر شمولًا تركز على إدماج المرأة والشباب في سوق العمل، وتحسين القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

**جدول (1) توزيعات القوى البشرية حسب الجنس للسكان الليبيين لعام 2022 م**

| توزيعات القوى البشرية | | الذكور | الإناث | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| العاملون اقتصاديا | المشتغلون | 1208020 | 748557 | 1956577 |
| | مجموع الباحثون عن عمل | 185201 | 169064 | 354265 |
| مجموع العاملين اقتصاديا | | 1393221 | 917621 | 2310842 |
| غير العاملين اقتصاديا | طلبة متفرغون للدراسة | 657699 | 526816 | 1184515 |
| | ربات بيوت متفرغات لأعمال المنزل | 0 | 726259 | 726259 |
| | متقاعدون | 230948 | 55511 | 286459 |
| | آخرون | 125432 | 100889 | 226321 |
| مجموع غير العاملين اقتصاديا | | 1014079 | 1409475 | 2423554 |
| مجموع افراد القوى البشرية | | 2407300 | 2327096 | 4734396 |
| معدل المساهمة في النشاط( العاملون اقتصاديا / مجموع القوى البشرية ) * 100 = | | %58.2 | %39.6 | %49.1 |
| معدل البطالة( الباحثون عن عمل / العاملين اقتصاديا ) * 100 = | | %13.3 | %18.4 | %15.3 |

المصدر : وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج مسح القوى العاملة ( التشغيل والبطالة ) 2022،ص24

**ثانيا ـ العاملين اقتصادياً ومعدلات النشاط حسب المناطق والنوع :**

تُعدّ دراسة العاملين اقتصادياً ومعدلات النشاط حسب المناطق والنوع من الموضوعات المهمة لتحليل بنية سوق العمل والكشف عن التباينات الجغرافية والنوعية في المشاركة الاقتصادية، حيث تساعد في فهم توزيع القوة العاملة بين الذكور والإناث واختلافها من منطقة إلى أخرى (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

كما تُظهر البيانات وجود فروق واضحة في معدلات النشاط الاقتصادي بين النوعين، إذ ترتفع معدلات المشاركة لدى الذكور مقارنة بالإناث، في حين تتباين هذه المعدلات مكانياً تبعاً لاختلاف مستوى التنمية وتوفر فرص العمل في المناطق المختلفة.

يُبيّن محتويات الجدول (2) التباين الواضح في معدلات النشاط الاقتصادي بين المناطق الليبية، وكذلك بين الذكور والإناث، حيث بلغ المعدل العام للنشاط الاقتصادي على مستوى البلاد 49.1%، مع تسجيل فجوة ملحوظة لصالح الذكور (58.2%) مقارنة بالإناث (39.6%). ويعكس ذلك استمرار عدم التكافؤ في فرص المشاركة الاقتصادية بين النوعين على المستوى الوطني، رغم اختلاف الخصائص الجغرافية والاقتصادية للمناطق.

وعلى المستوى المكاني، تُسجّل بعض المناطق معدلات نشاط مرتفعة نسبيًا مثل المرج (60.8%) ووادي الحياة (59.4%) وغات (58.2%) ومرزق (58.7%)، وهي مناطق يظهر فيها تقارب نسبي بين معدلات الذكور والإناث، مما قد يشير إلى طبيعة اقتصادية محلية أكثر مرونة أو اعتماد أكبر على أنشطة اقتصادية غير رسمية أو عائلية تسمح بمشاركة أوسع للنساء. وفي المقابل تنخفض معدلات النشاط في مناطق مثل مصراتة (41.8%) والمرقب (44.0%) وبنغازي (43.5%)، رغم كونها من المدن الكبرى اقتصاديًا، وهو ما قد يعكس تباينًا في هيكل سوق العمل، أو ارتفاع في نسب الدراسة والتعطل، أو محدودية إدماج بعض الفئات داخل النشاط الاقتصادي الرسمي.

ويتضح أن الفجوة بين الذكور والإناث تتسع بشكل كبير في بعض المناطق الحضرية الكبرى مثل طرابلس (60.2 للذكور مقابل 36.1 للإناث) وبنغازي (57.5 مقابل 29.0) ومصراتة (55.1 مقابل 26.9)، وهو ما يشير إلى أن التمدن لا يرتبط

بالضرورة بزيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، بل قد يرتبط بعوامل اجتماعية وثقافية وسوقية تحد من انخراطها في العمل. في المقابل تظهر مناطق وادي الشاطئ ومرزق ودرنة تقاربًا نسبيًا بين النوعين، مما يعكس نماذج محلية أكثر شمولًا من حيث مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

كما يُلاحظ أن بعض المناطق الصحراوية مثل الكفرة والواحات تسجل معدلات متوسطة إلى مرتفعة نسبيًا، ما قد يدل على اعتماد الأسر على أنشطة اقتصادية تقليدية أو غير رسمية تعتمد على مشاركة جميع أفراد الأسرة. أما الانخفاض العام في المعدلات ببعض المناطق الحضرية الكبرى فيُشير إلى أن سوق العمل قد يكون أكثر رسمية وتقييدًا، مما يقلل من فرص دخول النساء والشباب بشكل خاص

**جدول (2) العاملين اقتصاديا ومعدلات النشاط حسب المناطق والنوع لعام 2022 م**

| المنطقة | معدلات النشاط (ذكور) | معدلات النشاط (إناث) | معدلات النشاط (المجموع) |
|---|---|---|---|
| غات | 63.3 | 53.4 | 58.2 |
| وادي الحياة | 64.5 | 54.3 | 59.4 |
| مرزق | 58.5 | 58.8 | 58.7 |
| وادي الشاطئ | 56.6 | 60.6 | 58.6 |
| سبها | 59.0 | 53.0 | 55.8 |
| نالوت | 57.5 | 54.2 | 55.8 |
| الجبل الغربي | 58.1 | 43.5 | 51.0 |
| المنطقة الغربية | 54.6 | 46.8 | 50.8 |
| الزاوية | 51.7 | 41.7 | 46.8 |
| الجفارة | 57.8 | 42.9 | 50.5 |
| طرابلس | 60.2 | 36.1 | 48.1 |
| المرقب | 55.7 | 31.6 | 44.0 |
| مصراته | 55.1 | 26.9 | 41.8 |
| الجفرة | 58.4 | 50.8 | 54.5 |
| سرت | 50.7 | 39.8 | 45.2 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الكفرة | 56.2 | 36.3 | 47.0 |
| الواحات | 63.3 | 34.6 | 49.9 |
| بنغازي | 57.5 | 29.0 | 43.5 |
| المرج | 68.5 | 53.1 | 60.8 |
| الجبل الاخضر | 61.8 | 54.6 | 58.1 |
| درنه | 53.8 | 52.9 | 53.3 |
| طبرق | 60.2 | 43.9 | 52.6 |
| المجموع الكلي | 58.2% | 39.6% | 49.1% |

المصدر : وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج مسح القوى العاملة ( التشغيل والبطالة ) 2022،ص27

## ثالثاً ـ المشتغلون حسب المنطقة والنوع ونسبة مشاركة المرأة في التشغيل لعام 2022 م:

تُعدّ دراسة المشتغلين حسب المنطقة والنوع ونسبة مشاركة المرأة في التشغيل من الموضوعات الأساسية لفهم خصائص سوق العمل وتحليل التباينات المكانية والنوعية في فرص التشغيل، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 60).

تُظهر بيانات الجدول (3) تباينًا واضحًا في توزيع المشتغلين حسب المناطق الليبية والنوع، مع تسجيل فجوة عامة في التشغيل لصالح الذكور، حيث بلغ إجمالي نسبة مشاركة المرأة في التشغيل على مستوى البلاد 39.6% فقط، مقابل 60.4% للذكور، وهو ما يعكس استمرار عدم المساواة في الاندماج في سوق العمل رغم الاختلافات الجغرافية والاقتصادية بين المناطق.

وعلى المستوى الإقليمي، تتباين نسب مشاركة المرأة بشكل ملحوظ؛ إذ تسجل بعض المناطق مستويات مرتفعة نسبيًا مثل وادي الشاطئ (60.6%) ومرزق (58.8%) والجبل الأخضر (54.6%) ودرنة (52.9%) وسبها (53.0%)، وهي مناطق يظهر فيها تقارب نسبي بين النوعين في التشغيل. ويمكن تفسير ذلك بأن هذه المناطق قد تعتمد بدرجة أكبر على أنشطة اقتصادية تقليدية أو غير رسمية، أو أنماط عمل أسرية تسمح بمشاركة النساء في النشاط الاقتصادي دون قيود سوق العمل الرسمي.

وفي المقابل تنخفض مشاركة المرأة بشكل واضح في المناطق الحضرية الكبرى والمراكز الاقتصادية الرئيسة مثل مصراتة (26.9%) وبنغازي (29.0%) والمرقب (31.6%) والكفرة (36.3%) وطرابلس (36.1%)، رغم ارتفاع إجمالي عدد المشتغلين فيها. ويشير هذا التباين إلى أن التوسع الحضري لا يعني بالضرورة زيادة إدماج المرأة في سوق العمل، بل قد يرتبط بارتفاع الطابع الرسمي لسوق العمل، وتزايد المنافسة، إضافة إلى عوامل اجتماعية وثقافية تحد من تشغيل النساء في هذه البيئات.

كما يُلاحظ أن مناطق مثل الجفرة (50.8%) والجفارة (42.9%) والزاوية (41.7%) والمنطقة الغربية (46.8%) تقع في مستويات متوسطة، مما يعكس تدرجًا في مشاركة المرأة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي المحلي. أما المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة مثل غات ووادي الحياة ومرزق، فتسجل نسبًا مرتفعة نسبيًا من مشاركة المرأة، وهو ما يعزز فرضية أن الاقتصاد غير الرسمي أو الأنشطة الأسرية يسهم في رفع معدلات تشغيل النساء.

أن الفجوة النوعية في التشغيل لا ترتبط فقط بالمنطقة الجغرافية، بل تتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة تشمل البنية الاقتصادية، وطبيعة سوق العمل والعوامل الاجتماعية والثقافية. كما أن ارتفاع أعداد المشتغلين في المدن الكبرى لا ينعكس بالضرورة على زيادة مشاركة المرأة، مما يشير إلى وجود اختلال في توزيع الفرص الاقتصادية بين النوعين.

وبشكل عام، تؤكد النتائج أن سوق العمل الليبي ما يزال يعاني من عدم توازن في نسبة النوعين واضح، يتطلب سياسات تشغيلية أكثر شمولًا تستهدف تعزيز تمكين المرأة اقتصاديًا، خاصة في المناطق الحضرية التي تسجل أدنى نسب مشاركة نسائية، مع دعم برامج التشغيل المرن والقطاع غير الرسمي كمدخل لرفع معدلات إدماج النساء في النشاط الاقتصادي.

**جدول (3) المشتغلون حسب المنطقة والنوع ونسبة مشاركة المرأة في التشغيل لعام 2022 م**

| المنطقة | ذكور | إناث | المجموع | نسبة مشاركة المرأة (%) |
|---|---|---|---|---|
| طبرق | 40,043 | 22,881 | 62,924 | 43.9 |
| درنة | 30,906 | 28,107 | 59,013 | 52.9 |
| الجبل الأخضر | 46,009 | 41,676 | 87,685 | 54.6 |
| المرج | 45,938 | 32,419 | 78,357 | 53.1 |
| بنغازي | 158,957 | 68,754 | 227,711 | 29.0 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الواحات | 39,412 | 16,812 | 56,224 | 34.6 |
| الكفرة | 10,192 | 5,008 | 15,200 | 36.3 |
| سرت | 21,751 | 16,821 | 38,572 | 39.8 |
| الجفرة | 11,484 | 9,986 | 21,470 | 50.8 |
| مصراته | 113,394 | 47,505 | 160,899 | 26.9 |
| المرقب | 85,974 | 40,391 | 126,365 | 31.6 |
| طرابلس | 233,236 | 130,694 | 363,930 | 36.1 |
| الجفارة | 88,416 | 59,029 | 147,445 | 42.9 |
| الزاوية | 56,669 | 45,582 | 102,251 | 41.7 |
| المنطقة الغربية | 62,007 | 50,340 | 112,347 | 46.8 |
| الجبل الغربي | 65,922 | 43,869 | 109,791 | 43.5 |
| نالوت | 18,078 | 16,329 | 34,407 | 54.2 |
| سبها | 25,755 | 23,400 | 49,155 | 53.0 |
| وادي الشاطئ | 16,375 | 16,003 | 32,378 | 60.6 |
| مرزق | 13,722 | 14,068 | 27,790 | 58.8 |
| وادي الحياة | 18,942 | 14,088 | 33,030 | 54.3 |
| غات | 4,838 | 4,795 | 9,633 | 53.4 |
| الاجمالي | 1208020 | 748557 | 1956577 | 39.6 |

المصدر : وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج مسح القوى العاملة ( التشغيل والبطالة ) 2022،ص27

**المبحث الثاني - التوزيع حسب الحالة التعليمية والفئات العمرية :**

تُعدّ دراسة التوزيع حسب الحالة التعليمية والفئات العمرية للسكان من الموضوعات الأساسية لفهم خصائص القوى البشرية ومدى جاهزيتها للمشاركة في النشاط الاقتصادي، حيث ترتبط المستويات التعليمية بشكل مباشر بكفاءة سوق العمل وفرص التشغيل (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 62).

**أولا - التوزيع العددي والنسبي للعاملين اقتصادياً حسب الحالة التعليمية والنوع:**

تُعدّ دراسة التوزيع العددي والنسبي للعاملين اقتصادياً حسب الحالة التعليمية والنوع من الموضوعات المهمة لفهم خصائص سوق العمل ومدى ارتباطه بمخرجات النظام التعليمي، حيث تُسهم في تحليل الفروق بين الذكور والإناث وفق مستوياتهم التعليمية وانعكاس ذلك على فرص التشغيل (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

وتبرز أهمية هذا التحليل في الكشف عن العلاقة بين التعليم وسوق العمل، حيث تشير الدراسات إلى وجود عدم توافق نسبي بين مخرجات التعليم واحتياجات الاقتصاد، خاصة لدى الشباب، مما ينعكس على معدلات التشغيل والبطالة بين مختلف الفئات التعليمية.

تُظهر بيانات الجدول (4) أن العلاقة بين المستوى التعليمي والمشاركة في النشاط الاقتصادي تتسم بوضوح بارتباط إيجابي، حيث تزداد نسبة العاملين اقتصاديًا كلما ارتفع المستوى التعليمي، مع وجود تباين ملحوظ بين الذكور والإناث. فقد بلغ إجمالي العاملين ذوي التعليم الجامعي فما فوق 27.22% من مجموع العاملين اقتصاديًا، وهي نسبة مرتفعة نسبيًا، مما يعكس أهمية التعليم العالي في تعزيز فرص الاندماج في سوق العمل وتحسين قابلية التشغيل.

وعند تحليل التوزيع حسب النوع، يتبين أن الذكور يتركزون بشكل أكبر في المستويات التعليمية المتوسطة، حيث تشكل فئة التعليم الثانوي النسبة الأعلى بينهم (33.45%)، تليها فئة الإعدادية (20.26%)، ثم الجامعي (20.04%). ويشير ذلك إلى أن الذكور ينخرطون في سوق العمل حتى مع مستويات تعليمية متوسطة، وهو ما يعكس مرونة أكبر في قبولهم بوظائف لا تتطلب تأهيلاً عالياً، إضافة إلى الضغوط الاقتصادية التي تدفعهم للدخول المبكر إلى سوق العمل.

وأن الإناث يتركزن بشكل واضح في المستويات التعليمية العليا، حيث تشكل فئة الجامعي فما فوق النسبة الأعلى بينهن (38.79%)، تليها فئة الثانوية (28.90%)، ثم فئة فوق الثانوي ودون الجامعة (17.90%). وهذا يعكس أن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ترتبط بدرجة أكبر بالمؤهل العلمي العالي، وهو ما يشير إلى أن سوق العمل أكثر انتقائية تجاه النساء، بحيث تزداد فرص تشغيلهن كلما ارتفع مستواهن التعليمي.

كما يُلاحظ أن نسب الأمية والقدرة المحدودة على القراءة والكتابة منخفضة جدًا بين العاملين اقتصاديًا لكلا النوعين (1.43% إجماليًا للأميين و1.19% لمن يقرأ ويكتب)، مما يدل على أن سوق العمل يميل إلى استبعاد الفئات ذات التعليم المنخفض، أو أن هذه الفئات تتركز في أعمال غير رسمية أو خارج إطار القياس الاقتصادي الرسمي.

ويُستنتج من ذلك أن البنية التعليمية للعاملين اقتصاديًا في ليبيا تعكس نمطًا غير متوازن من حيث النوع الاجتماعي؛ حيث يعتمد الذكور على التعليم المتوسط كممر رئيس لسوق العمل، بينما تعتمد الإناث بشكل أكبر على التعليم العالي كشرط أساس

للاندماج الاقتصادي. وهذا يشير إلى وجود فجوة نوعية في فرص العمل، حيث تحتاج النساء إلى مستوى تعليمي أعلى للحصول على فرص مشابهة للرجال، مما يعكس استمرار بعض أشكال عدم المساواة في سوق العمل.

وبشكل عام، تؤكد النتائج أن التعليم يُعد عاملًا حاسمًا في تعزيز المشاركة الاقتصادية، إلا أن تأثيره يختلف حسب النوع، مما يستدعي سياسات سوق عمل أكثر عدالة تراعي النوع الاجتماعي، وتعمل على تقليل الفجوة في فرص التشغيل بين الذكور والإناث، خصوصًا في المستويات التعليمية المتوسطة.

**جدول (4)**

**التوزيع العددي والنسبي للعاملين اقتصاديا حسب الحالة التعليمية والنوع لعام 2022م**

| الحالة التعليمية | التوزيع العددي | | | التوزيع النسبي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | المجموع | ذكور | إناث | المجموع |
| أمي | 19199 | 8687 | 27886 | 1.59 | 1.16 | 1.43 |
| يقرأ ويكتب | 16969 | 6300 | 23269 | 1.40 | 0.84 | 1.19 |
| الابتدائية | 88785 | 19848 | 108633 | 7.35 | 2.65 | 5.55 |
| الاعدادية وما يعادلها | 244753 | 55452 | 300205 | 20.26 | 7.41 | 15.34 |
| الثانوية وما يعادلها | 403981 | 216296 | 620277 | 33.45 | 28.90 | 31.70 |
| فوق الثانوي ودون الجامعة | 161818 | 133965 | 295783 | 13.40 | 17.90 | 15.12 |
| الجامعية فما فوق | 272369 | 308009 | 580378 | 20.04 | 38.79 | 27.22 |
| المجموع الكلي | 1208021 | 748557 | 1956578 | 100.0 | 100.0 | 100.0 |

المصدر : وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج مسح القوى العاملة ( التشغيل والبطالة ) 2022،ص25

## ثانياً ـ التوزيع النسبي للعاملين اقتصادياً حسب الحالة التعليمية والنوع.

تُعدّ دراسة التوزيع النسبي للعاملين اقتصادياً حسب الحالة التعليمية والنوع من الموضوعات المهمة لتحليل خصائص سوق العمل ومدى تأثير المستوى التعليمي على فرص المشاركة الاقتصادية، حيث يبرز دور التعليم في تحديد نوعية وكفاءة القوى العاملة (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

تُظهر بيانات الجدول (5) وجود تباين واضح في البنية التعليمية للعاملين اقتصاديًا حسب النوع الاجتماعي، حيث يتبين أن مستوى التعليم يُعد عاملًا حاسمًا في تحديد

أنماط المشاركة في سوق العمل، إلا أن تأثيره يختلف بين الذكور والإناث. بشكل عام، تتركز أعلى نسب التشغيل عند فئة التعليم الثانوي، ثم التعليم الجامعي، مما يشير إلى أن سوق العمل الليبي يعتمد بدرجة كبيرة على الفئات المتوسطة والعليا من التعليم، مع ضعف نسبي في استيعاب ذوي التعليم المنخفض.

أن أكبر نسبة من العاملين تتركز في مستوى التعليم الثانوي أو ما يعادله بنسبة (33.45%)، يليها التعليم الإعدادي (20.26%) ثم الجامعي فما فوق (20.04%). ويعكس ذلك أن الذكور يدخلون سوق العمل في مراحل تعليمية متوسطة، وهو ما يشير إلى مرونة أكبر في قبولهم وظائف لا تتطلب مؤهلات عالية، إضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تدفعهم إلى الانخراط المبكر في سوق العمل لتلبية احتياجات المعيشة.

وتُظهر بيانات الإناث نمطًا مختلفًا، حيث تتركز أعلى نسبة في فئة الجامعي فما فوق (38.79%)، تليها الثانوية (28.90%)، ثم فئة فوق الثانوي ودون الجامعة (17.90%). وهذا يعكس أن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ترتبط بشكل أكبر بالمستوى التعليمي العالي، مما يدل على أن سوق العمل أكثر انتقائية تجاه النساء، بحيث تزداد فرص تشغيلهن كلما ارتفع مؤهلهن العلمي، في حين تنخفض فرصهن في المستويات التعليمية الدنيا بشكل واضح.

وأن نسب العاملين من ذوي التعليم المنخفض (الأمي ويقرأ ويكتب) متقاربة ومنخفضة لدى النوعين، مما يشير إلى أن هذه الفئات إما تعاني من ضعف كبير في الاندماج في سوق العمل الرسمي أو تتركز في أنشطة غير منظمة لا تظهر بشكل واضح في البيانات الاقتصادية الرسمية. وهذا يعزز فرضية أن سوق العمل يميل إلى تفضيل العمالة الأكثر تعليماً.

وتكشف البيانات عن وجود فجوة نوعية في التشغيل بين الذكور والإناث، حيث يعتمد الذكور على مستويات تعليمية متوسطة للدخول إلى سوق العمل، بينما تعتمد الإناث بشكل أكبر على التعليم العالي كشرط أساسي للتشغيل. ويعكس ذلك وجود عدم مساواة ضمنية في فرص العمل، حيث تتطلب النساء مؤهلات أعلى للحصول على فرص مماثلة لتلك المتاحة للرجال.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن العلاقة بين التعليم والتشغيل في ليبيا تتسم بتأثير إيجابي واضح، إلا أنها مرتبطة أيضًا بعوامل نوعية تحدد شكل هذا التأثير، مما يستدعي سياسات سوق عمل أكثر عدالة تركز على تقليل الفجوة بين النوعين وتعزيز فرص التشغيل في مختلف المستويات التعليمية.

جدول (5) التوزيع النسبي للعاملين اقتصاديا حسب الحالة التعليمية والنوع لعام 2022 م

| الحالة التعليمية | ذكور(%) | إناث(%) |
|---|---|---|
| أمي | 1.59 | 1.16 |
| يقرأ ويكتب | 1.40 | 0.84 |
| الابتدائية | 7.35 | 2.65 |
| الاعدادية أو ما يعادلها | 20.26 | 7.41 |
| الثانوية أو ما يعادلها | 33.45 | 28.90 |
| فوق الثانوي ودون الجامعة | 13.40 | 17.90 |
| الجامعية فما فوق | 20.04 | 38.79 |

المصدر : وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج مسح القوى العاملة ( التشغيل والبطالة ) 2022،ص26

**ثالثاً - توزيعات السكان في سن العمل والعاملين اقتصادياً حسب فئات السن:**

تُعدّ دراسة توزيعات السكان في سنّ العمل والعاملين اقتصادياً حسب فئات السن من الموضوعات المهمة لفهم ديناميكية سوق العمل والتركيب العمري للقوى البشرية، حيث تمثل الفئات العمرية المنتجة الأساس في دعم النشاط الاقتصادي والتنمية (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55).

تُظهر بيانات الجدول (6) أن العلاقة بين العمر والمشاركة الاقتصادية تتسم بنمط هرمي واضح، حيث ترتفع معدلات المشاركة والتشغيل تدريجيًا مع التقدم في العمر حتى تصل إلى مستوياتها الأعلى في الفئات العمرية المتوسطة، ثم تبدأ بالانخفاض في الفئات الأكبر سنًا. ويبلغ معدل المشاركة الاقتصادي العام 48.76%، بينما يصل معدل التوظيف إلى 84.67% من إجمالي العاملين اقتصاديًا، ما يعكس وجود درجة مرتفعة نسبيًا من الاستيعاب داخل سوق العمل مقارنة بعدد الداخلين إليه.

وعند تحليل الفئات العمرية، يتبين أن فئة (15–24 سنة) تسجل أدنى معدل مشاركة اقتصادي بنسبة 8.38%، رغم أنها تمثل نسبة كبيرة من السكان في سن العمل (26.38%). ويعكس ذلك أن هذه الفئة غالبًا ما تكون في مرحلة التعليم أو الانتقال إلى سوق العمل، إضافة إلى محدودية الخبرة وصعوبة الاندماج المبكر في النشاط الاقتصادي. كما يظهر انخفاض واضح في معدل التشغيل مقارنة ببقية الفئات، رغم وجود نسبة لا بأس بها من المشتغلين (76.89% من العاملين اقتصاديًا)، مما يشير إلى أن فرص العمل المتاحة لهذه الفئة محدودة نسبيًا.

في المقابل، ترتفع معدلات المشاركة بشكل واضح في الفئات العمرية (25–34) و(35–44)، حيث تصل إلى 70.68% و78.91% على التوالي، وهي أعلى مستويات المشاركة ويعكس ذلك أن هذه الفئات تمثل الشريحة الأكثر إنتاجية في المجتمع، حيث تكتمل فيها المهارات والخبرات العملية، ويكون الأفراد في ذروة قدرتهم على العمل والاستقرار المهني. كما تسجل هذه الفئات معدلات توظيف مرتفعة، خاصة فئة (35–44) التي تصل فيها نسبة التوظيف إلى 86.61%، ما يدل على كفاءة أعلى في الاندماج بسوق العمل.

أما الفئات الأكبر سنًا (45–54) و(55–64)، فتُظهر استمرارًا مرتفعًا في معدلات التوظيف (92.16% و94.69% على التوالي)، رغم انخفاض تدريجي في معدل المشاركة مقارنة بالفئات السابقة. ويُفهم ذلك على أن من يبقى داخل سوق العمل في هذه الأعمار يكون غالبًا مستقرًا وظيفيًا، مما يرفع نسبة التوظيف بينهم بشكل كبير، في حين تقل معدلات الدخول الجديدة إلى سوق العمل.

وفي الفئة العمرية (64+) ينخفض معدل المشاركة إلى 8.40%، وهو أمر طبيعي يرتبط ببلوغ سن التقاعد والخروج من النشاط الاقتصادي، رغم أن معدل التوظيف بين العاملين فيها يبقى مرتفعًا (94.51%)، مما يعكس أن من يستمر في العمل في هذه المرحلة يكون غالبًا من الحالات المستقرة أو العمل غير الرسمي أو المهني المستمر.

وبشكل عام، تكشف البيانات أن سوق العمل الليبي يتسم بتركيز النشاط الاقتصادي في الفئات العمرية المتوسطة (25–44 سنة)، مع ضعف واضح في إدماج الشباب (15–24 سنة)، وهو ما يشير إلى فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. كما تؤكد النتائج أن الاستقرار الوظيفي يزداد مع التقدم في العمر، بينما تتراجع المشاركة الاقتصادية تدريجيًا بعد سن 55 سنة.

وعليه فهذه المؤشرات تعكس ضرورة تبني سياسات تشغيل تستهدف فئة الشباب بشكل خاص، من خلال برامج التدريب والتأهيل وربط التعليم بسوق العمل، إلى جانب تعزيز فرص التشغيل المستدام للفئات العمرية المختلفة بما يضمن رفع كفاءة الاستفادة من رأس المال البشري في الاقتصاد الوطني.

**جدول (7) توزيعات السكان في سن العمل والعاملين اقتصاديا والمشتغلين حسب فئات السن لعام 2022 م**

| فئات السن | السكان في سن العمل | | العاملون اقتصاديا | | المشتغلون | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % - | العدد | معدل المشاركة | العدد | معدل التوظيف |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 76.89 | 80539 | 8.38 | 104750 | 26.38 | 1250218 | 15 - 24 |
| 67.89 | 362116 | 70.68 | 533348 | 15.92 | 754648 | 25 - 34 |
| 86.61 | 565164 | 78.91 | 652559 | 17.45 | 826971 | 35 - 44 |
| 92.16 | 626353 | 74.05 | 679606 | 19.37 | 917792 | 45 - 54 |
| 94.69 | 289656 | 53.39 | 305907 | 12.08 | 572691 | 55 - 64 |
| 94.51 | 33112 | 8.40 | 35035 | 8.80 | 416962 | 64 + |
| 84.67 | 1956939 | 48.76 | 2311205 | 100.00 | 4739283 | المجموع |

المصدر : وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج مسح القوى العاملة ( التشغيل والبطالة ) 2022،ص30

**المبحث الثالث ـ توزيع المشتغلين حسب النوع والفئات العمرية :**

تُعدّ دراسة توزيع المشتغلين اقتصادياً حسب النوع والفئات العمرية من الموضوعات الأساسية لفهم بنية سوق العمل وخصائص القوة العاملة، حيث يساعد هذا التحليل في إبراز العلاقة بين العمر والنوع الاجتماعي ومستوى الاندماج في النشاط الاقتصادي (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

**أولا ـ التوزيع النسبي والعددي للمشغلين حسب الجنس وفئات السن.**

تُعدّ دراسة التوزيع النسبي والعددي للمشتغلين اقتصادياً حسب الجنس وفئات السن في ليبيا لعام 2022 من الموضوعات الأساسية في تحليل بنية سوق العمل، إذ تُسهم في توضيح العلاقة بين الخصائص الديموغرافية (العمر والنوع الاجتماعي) ومستويات الاندماج في النشاط الاقتصادي (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

وتشير بيانات مسح القوى العاملة إلى أن أغلب المشتغلين يتركزون ضمن الفئات العمرية المتوسطة (25–49 سنة)، مع استمرار تفوق الذكور على الإناث في جميع الفئات العمرية من حيث نسب التشغيل، وهو ما يعكس عدم توازن هيكلي في سوق العمل الليبي (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 58) .

كما تُظهر الدراسات أن مشاركة النساء في التشغيل تبقى أقل مقارنة بالرجال رغم تحسنها النسبي في بعض الفئات العمرية الشابة، الأمر الذي يعكس تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على توزيع القوى العاملة حسب النوع والعمر (البنك الدولي، 2022، ص 44؛ منظمة العمل الدولية، 2022، ص 31).

تُظهر بيانات الجدول (8) أن توزيع المشتغلين حسب فئات السن والنوع يعكس نمطًا عمريًا واضحًا يتمثل في تركز التشغيل في الفئات العمرية المتوسطة، مع وجود فروق جندرية ملحوظة في هيكل التشغيل. إذ يلاحظ أن الفئة العمرية (45–54 سنة)

تمثل أعلى نسبة من المشتغلين على المستوى الكلي (32.00%)، تليها فئة (35–44 سنة) بنسبة (28.88%)، ثم فئة (25–34 سنة) بنسبة (18.51%)، وهو ما يشير إلى أن سوق العمل الليبي يعتمد بشكل أساس على قوة العمل في سن النضج المهني والاستقرار الوظيفي.

وعند تحليل التوزيع حسب النوع، يتبين أن الذكور يتركزون بشكل أكبر في الفئات العمرية الأقل نسبيًا من حيث الاستقرار، حيث تسجل فئة (45–54 سنة) أعلى نسبة بين الذكور (31.00%)، تليها فئة (35–44 سنة) (22.72%)، ثم فئة (25–34 سنة) (20.57%). كما يظهر أن الذكور يحتفظون بحضور ملحوظ في الفئات الأكبر سنًا مثل (55–64 سنة) بنسبة (17.64%)، مما يعكس استمرارهم في سوق العمل لفترات أطول مقارنة بالإناث، سواء لأسباب اقتصادية أو اجتماعية تتعلق بالمسؤوليات المعيشية.

وتُظهر البيانات أن الإناث يتركزن بشكل أكبر في الفئة العمرية (35–44 سنة) بنسبة مرتفعة بلغت (38.81%)، تليها فئة (45–54 سنة) بنسبة (33.62%)، وهو ما يدل على أن ذروة مشاركة المرأة في سوق العمل تقع في مرحلة منتصف العمر، حيث تكون المسؤوليات الأسرية أكثر استقرارًا نسبيًا، ما يسمح بزيادة الانخراط في النشاط الاقتصادي. كما يلاحظ انخفاض واضح في مشاركة النساء في الفئات العمرية الصغيرة (15–24 سنة) بنسبة (1.78%) فقط، وهو ما يعكس محدودية دخولهن المبكر إلى سوق العمل، سواء بسبب الدراسة أو القيود الاجتماعية أو ضعف الفرص المتاحة.

أما في الفئة العمرية (65 سنة فأكثر)، فتتراجع نسبة المشاركة بشكل حاد لدى النوعين، وخاصة لدى الإناث (0.39%)، مما يشير إلى الخروج شبه الكامل من سوق العمل في هذه المرحلة العمرية، بينما يحتفظ الذكور بنسبة بسيطة من الاستمرار في العمل (2.50%)، وهو ما يعكس طبيعة سوق العمل التقليدية التي تسمح ببقاء الذكور في النشاط الاقتصادي لفترات أطول.

وبشكل عام، تكشف البيانات عن وجود نمط عمري وجندري واضح في توزيع المشتغلين، يتمثل في أن أعلى مستويات التشغيل تتركز في الفئات العمرية المتوسطة (35–54 سنة)، بينما تنخفض بشكل كبير في الفئات العمرية الشابة وكبار السن. كما يتبين أن مشاركة النساء تكون أكثر تركيزًا في الفئات العمرية الوسطى، مع ضعف واضح في الفئات الطرفية (الشباب وكبار السن)، مما يعكس تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على دخول وخروج المرأة من سوق العمل.

وعليه، تشير النتائج إلى أن سوق العمل الليبي يتميز بهيكل عمري تقليدي يعتمد على الفئات المنتجة في منتصف العمر، مع محدودية إدماج الشباب وضعف مشاركة كبار السن، إضافة إلى استمرار الفجوة الجندرية في مختلف الفئات العمرية. وهو ما يستدعي سياسات تشغيلية تستهدف تعزيز إدماج الشباب والنساء في سوق العمل، وتحسين فرص التشغيل المستدام عبر مختلف المراحل العمرية.

**جدول (8) التوزيع النسبي والعددي للمشغلين حسب النوع وفئات السن لعام 2022 م**

| فئة السن | التوزيع العددي | | | التوزيع النسبي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | اناث | المجموع | ذكور | اناث | المجموع |
| 15 - 24 | 67195 | 13344 | 80539 | 5.56 | 1.78 | 4.12 |
| 25 - 34 | 248481 | 113635 | 362116 | 20.57 | 15.18 | 18.51 |
| 35 - 44 | 274481 | 290535 | 565016 | 22.72 | 38.81 | 28.88 |
| 45 - 54 | 374479 | 251659 | 626138 | 31.00 | 33.62 | 32.00 |
| 55 - 64 | 213202 | 76455 | 289657 | 17.64 | 10.21 | 14.80 |
| 65 + | 30182 | 2929 | 33111 | 2.50 | 0.39 | 1.69 |
| المجموع الكلي | 1208020 | 748557 | 1956577 | 100.0 | 100.0 | 100.0 |

المصدر : وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج مسح القوى العاملة ( التشغيل والبطالة ) 2022،ص33

**ثانيا ـ التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النوع وفئات السن:**

تُعدّ دراسة التوزيع النسبي للمشتغلين اقتصادياً حسب النوع وفئات السن من الموضوعات الأساسية في تحليل بنية سوق العمل، إذ تساعد في فهم العلاقة بين الخصائص الديموغرافية (العمر والنوع الاجتماعي) ومستوى المشاركة في النشاط الاقتصادي (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، ص 55) .

وتؤكد الدراسات المقارنة في سوق العمل أن الفجوة بين النوعين في التشغيل ترتبط بعوامل اقتصادية واجتماعية مثل طبيعة القطاعات التشغيلية وضعف مشاركة المرأة في بعض الأنشطة الاقتصادية، مما ينعكس على التوزيع النسبي للمشتغلين حسب العمر والنوع (البنك الدولي، 2022، ص 44).

تُظهر بيانات الجدول (9) أن توزيع المشتغلين حسب العمر والنوع يعكس نمطًا عمريًا واضحًا داخل سوق العمل الليبي، حيث تتمركز أعلى نسب التشغيل في الفئات العمرية المتوسطة، مع اختلاف ملحوظ في توقيت الذروة المهنية بين الذكور والإناث. ويُلاحظ أن أعلى نسبة تشغيل لدى الإناث تتركز في الفئة العمرية (35–44 سنة) بنسبة مرتفعة بلغت (38.81%)، تليها فئة (45–54 سنة) بنسبة (33.62%)، مما

يدل على أن ذروة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي تحدث في منتصف العمر، وهو ما يرتبط غالبًا باستقرار الأوضاع الأسرية وتراجع الأعباء المرتبطة بمرحلة الإنجاب المبكر ورعاية الأطفال.

أن الذكور تتوزع نسب تشغيلهم بشكل أكثر توازنًا بين الفئات العمرية المتوسطة، حيث تسجل الفئة (45–54 سنة) أعلى نسبة (31.00%)، تليها فئة (25–34 سنة) (20.57%)، ثم فئة (35–44 سنة) (22.72%). ويعكس ذلك دخول الذكور إلى سوق العمل في سن مبكرة نسبيًا واستمرارهم في العمل لفترات أطول، وهو ما يرتبط بالمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية التي تدفعهم إلى الاستمرار في النشاط الاقتصادي بشكل مستمر.

وأن هناك فجوة واضحة في الفئات العمرية الشابة (15–24 سنة)، حيث لا تتجاوز نسبة الإناث (1.78%) مقارنة بالذكور (5.56%)، مما يشير إلى ضعف إدماج الشباب في سوق العمل بشكل عام، مع كون الإناث أكثر تأثرًا بعوامل مثل استمرار الدراسة، أو محدودية الفرص المتاحة، أو القيود الاجتماعية التي تؤخر دخولهن إلى النشاط الاقتصادي.

أما في الفئات العمرية الأكبر (55–64 سنة و64+)، فتتراجع نسب التشغيل لدى الإناث بشكل واضح لتصل إلى (10.21%) ثم (0.39%) على التوالي، في حين تبقى أعلى نسبيًا لدى الذكور (17.64% و2.50%)، مما يعكس استمرار الذكور في سوق العمل لفترات أطول مقارنة بالإناث، سواء بسبب طبيعة المهن أو الحاجة الاقتصادية أو انخفاض فرص التقاعد الفعلي في بعض القطاعات غير الرسمية.

وبشكل عام، تكشف البيانات عن وجود نمط نوعي واضح في دورة الحياة المهنية، حيث تميل مشاركة المرأة إلى الارتفاع في منتصف العمر ثم الانخفاض الحاد في المراحل المتقدمة، بينما يتمتع الذكور بمسار أكثر امتدادًا واستمرارية داخل سوق العمل. كما تؤكد النتائج أن الفئات العمرية المتوسطة (35–54 سنة) تمثل العمود الفقري للتشغيل في الاقتصاد الليبي، في حين تظل الفئات الشابة وكبار السن أقل اندماجًا.

وعليه، تعكس هذه المؤشرات وجود تفاوت نوعي وعمري في بنية التشغيل، مما يستدعي سياسات تشغيلية أكثر شمولًا تهدف إلى دعم إدماج الشباب والنساء في سوق العمل، وتوفير بيئة عمل مرنة تتيح استمرارية المشاركة الاقتصادية عبر مختلف مراحل العمر.

**جدول (9) التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النوع وفئات السن لعام 2022 م**

| الفئة العمرية | إناث% | ذكور% |
|---|---|---|
| 15 - 24 | 1.78 | 5.56 |
| 25 - 34 | 15.18 | 20.57 |
| 35 - 44 | 38.81 | 22.72 |
| 45 - 54 | 33.62 | 31.00 |
| 55 - 64 | 10.21 | 17.64 |
| 64+ | 0.39 | 2.50 |

المصدر : وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج مسح القوى العاملة ( التشغيل والبطالة ) 2022،ص34

## النتائج :

1. تبيّن أن الهيكل الديموغرافي في ليبيا لعام 2022 يتسم بسيطرة الفئة العمرية الشابة، حيث تشكل نسبة كبيرة من إجمالي السكان في سن العمل، وهو ما يعكس وجود نافذة ديموغرافية يمكن أن تمثل فرصة حقيقية للنمو الاقتصادي، إلا أن الاستفادة منها لا تزال محدودة بسبب ضعف استيعاب سوق العمل لهذه الفئة .
2. هناك فجوة نوعية واضحة في سوق العمل الليبي، حيث تتدنى معدلات مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي مقارنة بالرجال، ويرجع ذلك إلى عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية، إضافة إلى محدودية الفرص المتاحة للمرأة في بعض القطاعات .
3. هناك تباينات مكانية ملحوظة في توزيع القوى العاملة، إذ تتركز فرص العمل والنشاط الاقتصادي في مناطق محددة، بينما تعاني مناطق أخرى من ضعف في فرص التشغيل والبنية الاقتصادية، مما يعكس اختلالًا في العدالة التنموية بين الأقاليم .
4. توجد علاقة إيجابية بين المستوى التعليمي والمشاركة الاقتصادية، حيث ترتفع معدلات الاندماج في سوق العمل مع ارتفاع مستوى التعليم، إلا أن هذه العلاقة لا تمنع استمرار ظاهرة البطالة بين بعض الفئات المتعلمة نتيجة عدم توافق التخصصات مع احتياجات السوق .
5. أن معدلات البطالة ترتفع بشكل خاص بين فئة الشباب، خاصة من هم في بداية دخولهم لسوق العمل (15–29 سنة)، وهو ما يشير إلى ضعف في سياسات التشغيل وغياب آليات استيعاب الخريجين الجدد بشكل فعال .

6. أن سوق العمل الليبي يعتمد بشكل كبير على القطاع الحكومي كمصدر رئيسي للتشغيل، مما أدى إلى ضعف دور القطاع الخاص في استيعاب القوى العاملة، وبالتالي خلق ضغط متزايد على الوظائف الحكومية المحدودة .
7. وجود فجوة هيكلية بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، حيث لا تتوافق العديد من التخصصات الأكاديمية مع متطلبات السوق الفعلية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسب البطالة بين الخريجين وعدم استغلال الكفاءات بالشكل الأمثل .
8. أن سوء توزيع القوى العاملة وعدم كفاءة استغلال الموارد البشرية يؤديان إلى ضعف في الأداء الاقتصادي العام، ويحدان من قدرة الاقتصاد الليبي على تحقيق نمو مستدام ومتوازن .

**ثانيًا ـ التوصيات :**

1. تبني سياسات تشغيل وطنية شاملة تستهدف الفئات الأكثر تضررًا، بخاصة لدى الشباب، من خلال توفير برامج تدريب وتأهيل مهني تساعدهم على الاندماج في سوق العمل وتقليل الفجوة بين التعليم والتوظيف .
2. تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل عبر سياسات داعمة ومبادرات تمكين اقتصادي واجتماعي، تشمل توفير بيئة عمل مناسبة، وتشجيع المشاريع النسائية، وتوسيع فرص العمل في القطاعات الملائمة .
3. العمل على تحقيق عدالة مكانية في توزيع المشاريع التنموية والاستثمارات الاقتصادية، بما يضمن خلق فرص عمل متوازنة بين مختلف المناطق، ويحد من التركز الاقتصادي في مناطق محددة .
4. إعادة هيكلة النظام التعليمي وربطه بشكل مباشر باحتياجات سوق العمل، من خلال تحديث المناهج، وإدخال تخصصات جديدة، وتعزيز التعليم التقني والمهني بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الحديث .
5. تنشيط القطاع الخاص وتوسيع دوره في سوق العمل عبر تقديم حوافز استثمارية وتشريعية، بما يخفف الضغط على القطاع الحكومي ويزيد من قدرة الاقتصاد على استيعاب القوى العاملة .

**ثالثًا ـ المقترحات :**

1. إنشاء مراكز تدريب وتأهيل مهني متخصصة في مختلف المناطق الليبية، تهدف إلى رفع كفاءة الشباب وتزويدهم بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، خاصة المهارات الرقمية والتقنية .

2. إطلاق برامج وطنية لدعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع توفير التمويل والتسهيلات الإدارية، خصوصًا للنساء والشباب لتعزيز مشاركتهم الاقتصادية .
3. إعداد خطط تنمية إقليمية متوازنة تستند إلى الاحتياجات الفعلية لكل منطقة، بما يضمن توزيعًا أكثر عدالة للاستثمارات والمشاريع التنموية .
4. إجراء مراجعة شاملة للمناهج التعليمية والجامعية بشكل دوري، لضمان مواءمتها مع متطلبات سوق العمل، مع التركيز على التخصصات التطبيقية والمهنية .
5. تطوير بيئة الاستثمار في ليبيا من خلال تحسين القوانين والتشريعات الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لزيادة فرص العمل وتنشيط القطاع الخاص .

**بيان تضارب المصالـــح:**

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

## المصادر والمراجع:


1. مصلحة الإحصاء والتعداد. (2022). التقرير السنوي للإحصاءات السكانية والاقتصادية في ليبيا. مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس – ليبيا .
2. البنك الدولي. (2022). تقرير حول سوق العمل والتنمية الاقتصادية في ليبيا. البنك الدولي، واشنطن العاصمة – الولايات المتحدة الأمريكية .
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). تقرير التنمية البشرية في ليبيا. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية .
4. منظمة العمل الدولية. (2022). مفاهيم ومؤشرات سوق العمل. منظمة العمل الدولية، جنيف – سويسرا .
5. وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد. (2022). نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة). وزارة التخطيط / مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس – ليبيا.
6. الأطلس الوطني، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، طرابلس ، ليبيا 1978م